دور القرينة الإعرابية مع القرائن النحوية في توجيه المسائل الأصولية

فرج علي محمد ساسي [1]

الملخص :

تهتم هذه المقالة بداية بإظهار الدور المهم للإعراب في بيان معاني النصوص ؛ وذلك من خلال بيان الترابط الوثيق بين القرائن النحوية والإعرابية عند فهم وتحليل النصوص ، وكيف أنّ هذا الترابط يصل إلى حد أنّنا لا نستطيع الفصل بين وظيفة النحو والإعراب عند تحديد وظيفة الكلمات داخل الجمل ، وبناءً على وجود هذا الترابط الوثيق بين النحو والإعراب فإنّ المقالة تبيّن حقيقة ملموسة لأهمية الإعراب عندما يتكلم علماء أصول الفقه عن الغاية من النحو وأهميته في خدمة المعاني ، وعن السبب الذي جعلهم يضعون النحو والإعراب من ضمن العلوم التي يكون الإلمام بها شرطا من شروط المجتهد الأصولي .

الكلمات المفتاحية: *القرائن النحوية ، القرائن الإعرابية ،علماء الأصول، وظيفة النحو ، المجتهد الأصولي ، شروط الاجتهاد.*

Geliş Tarihi: 05.11.2019 - Kabul Tarihi: 13.12.2019 Araştırma Makalesi
Bu makale Turnitin programıyla kontrol edilmiştir. Copyright © İstanbul Aydın Üniversitesi
DOI NO: 10.17932/IAU.ARAP.2019.020/2019.102/arap_v01i2002

[1] **جامعة سليمان دميرال- كلية العلوم الإسلامية – تركيا/ far.a.sassi41@gmail.com**

İrab Karinesinin Nahiv Karineleriyle Birlikte Usul Meselelerine Yön Vermedeki Rolü

Farag A.M SASI

Öz

Bu araştırma, cümle içindeki kelimelerin vazifesini belirlerken nahiv ile irabın vazifesini ayırt edemeyeceğimiz şekilde, metinlerin anlaşılması ve tahlilinde nahiv ve irab karineleri arasındaki güçlü bağlantıyı beyan etmek suretiyle metinlerin manalarını açıklamada irabın önemli rolünü ortaya koymayı amaçlamaktadır. Nahiv ile irab arasında böyle güçlü bir bağın varlığına binaen bu araştırma, usul alimlerinin nahvin manalara hizmet gayesi ve öneminden, nahiv ve irabı, usulde içtihadın şartlarından biri olan ilimler arasında saymalarının sebebinden söz ederken irabın önemini ifade ettikleri somut gerçeği açıklamaktadır.

Araştırma sırasında geçmiş dönem alimlerinin cumhurunun, iraba ilişkin tanımları ve yazılarında irab olgusuna büyük bir önem verdiklerini ve irabın lügat manasının (beyan) ortaya konulan ıstılahi manası ile çelişmediğini gördüm. Ayrıca nahiv ve irab ilminin hakiki sınırlarını ortaya koyarak bu olgunun önemini vurguladım. Nitekim bu sınırlar, mebni ile muarrebi bilmekten ibaret değildir, aksine kelimelerin cümle içindeki vazifeleri ve sözün maksatlarını bilmenin ötesine geçmektedir.

Anahtar Kelimeler*: Nahiv Karineleri, irab karineleri, Usul alimleri, Nahvin vazifesi, Usulde müçtehid, İçtihadın şartları.*

The Role of Ierab and Syntax in Guiding Matters of Fiqh Principles

Abstract
This article is interested in showing the important role of ierab (parsing) in the statement of the meanings of the texts. This is by showing the close interrelationship between syntax and ierab (parsing) evidence in understanding and analyzing texts, and how this correlation reaches to the extent that we can not separate the function of syntax and ierab (parsing) when determining the function of words within sentences, Based on the existence of this close interrelationship between syntax and ierab, the article shows a concrete reality of the importance of ierab (parsing) when the scholars of the principles of Fiqh speak about the purpose of syntax and its importance in the service of meanings and the reason why they put syntax and ierab (parsing) among the conditions of ijtihad (diligence).

Keywords: *syntax evidence, ierab (parsing) evidence, principles of Fiqh, syntax function, conditions of ijtihad (diligence)*

المقدمة :

مما لا شك فيه أنّ دراسة الإعراب هي إحدى المجالات المهمة التي يعتني بها الدارسين للغة العربية من عصر تدوين اللغة إلى الآن ؛ وذلك لإنّه أحد الأعمدة التي تساهم في تماسك أبنية اللغة العربية وفهم تراكيب جملها ووظائف الكلمات فيها ، إلّا أنّه في السنوات الأخيرة لوحظ وجود عزوف ونفور من الإعراب في الكثير من البلدان العربية بحجَّة أنّه يمكننا فهم المعاني من السياق فقط ، وأصبح الكثيرمن المتعلمين يلجأ إلى استخدام السكون بدلا من الإعراب ، أو حتى إلى استخدام اللهجات المحلية للهروب من الفصحى التي لا يخفى على أحد دورها في التواصل بين جميع أعراق الدول الإسلامية ؛ لذلك رأيت أنّه من المفيد للدارسين في مجال اللغة العربية أن أقدَّم لهم هذه المقالة التي تتحدث عن وجود وظيفةٍ مهمَّةٍ للغايةِ

تُؤدِّيها القرينةُ الإعرابيةُ وبقيةُ القرائنِ النحويةِ الأخرى لفهم أو توجيه المسائل الكلامية الدقيقة التي يتعامل معها من يريد أن يكون مجتهدا في أصول الفقه.

وعندما نريد الحديث عن القرينة الإعرابية باعتبارها وسيلة مهمة لفهم معاني الكلام ، أوتوجيهه في عموم النصوص ، أوعند علماء الأصول - فإنّه لا يمكننا الحديث عنها (القرينة الإعرابية) بمعزلٍ عن موضوعات النحو الأخرى التي تتداخل معها دائما عند توجيه المعنى أو تحديد وظيفة الكلمات في الجمل ؛ ولذلك فإنّه من المهمّ أن نتحدّث قبل ذلك عن الترابط الوثيق بين القرائن النحوية والإعرابية حتى نكون قد حدّدنا بدقة ما نعنيه من اهتمام الأصوليين بالإعراب وما يقصدونه في كلامهم عندما يتحدثون عن الإعراب تارة وعن النحو تارة أخرى ، حيث نجد العديد منهم يتكلّم عن النحو ثم يسوق أمثلةً إعرابية ، أو قد يتكلّم عن النحو ويريد تحديداً الجانب الإعرابي منه ، أو يذكر النحو ثم يتلوه بذكر الإعراب وكأنّهما عِلمين منفصلين ، ولكنّهم في الحقيقة أكثر ما يعنيهم من النحو هو الإعراب ، والدليل على ذلك أنّ أغلب أمثلتهم حول أهمية النحو في دعم علم الأصول هي أمثلة إعرابية ، ولا يقصدون من ذلك إهمال القرائن النحوية الأخرى ، وإنّما بسبب التداخل الوثيق بين القرائن الإعرابية والقرائن الأخرى إلى درجة يصعب بها الفصل بين ما هو إعرابي وما هو ليس إعرابي من موضوعات النحو ؛ لذلك آثرتُ أن أتكلم في هذا االموضوع بإسهاب ؛ ليخدُم من جانبٍ ما نعنيه من دور الإعراب في فهم النصوص بالتظافر مع القرائن الأخرى ، ومن جانبٍ آخر ليُمهّد إلى ما نعنيه من وظيفة النحو والإعراب في اصطلاحات وتعريفات الأصوليين عند حديثهم عن شروط اجتهاد المجتهد الأصولي .

أولاً: علاقة النحو بالإعراب:

إنّ علاقة النحو بالإعراب قديمة قدم النحو نفسه، وقد ارتبط كل واحد منهما بالآخر الأسباب، ومن ثمّ كان الإعراب كله نحواً سواء أكان علامات اعرابية ، أم أساليب كلامية ، أم حروفاً وأدوات نحوية أم قرائن وسياقات.

ولقد كان النحو العربي منذ نشأته الأولى مهتمّاً بالمعنى ، ويعتدّ به ، وبأثره في التقعيد ، يمدّ الجملة بمعناها الأساسي الذي يكفل لها الصحة و السلامة وسط تراكيب الكلام ، و يُحدّد كذلك عناصر معناها ، و يكشف تركيبها ؛ لأنّ الجملة هي الغاية الأولى لكل نظام نحوي[1] ، و تعتبر العلامة الإعرابية من المصطلحات الأصلية في الدرس النحوي عند العرب القدماء ، حتى أنّه ليمكننا القول عن النحو العربي أنّه نحو العلامات ، و قد أشار إليها سيبويه في الصفحات الأولى من كتابه ، و عالج بعض الموضوعات النحوية اعتماداً عليها ، و عنى بها النحويون من بعده و أكثروا من استعمالها ، و الإشارة إليها[2] ، و لقد اعتنت الكثير من البحوث والدراسات الحديثة[3] بدورعلامة الإعراب في فهم المعنى الدلالي للتراكيب ، حيث دلّت النصوصُ التي امتلأت بها كتب النحو العربي على أنّ العلامات الإعرابية أعلام على معـــانٍ ، و من ذلك ما يلي :

1/ أكّد الجرجاني (ت471ه) على أنّ هناك ثلاثة معانٍ يدور عليها الحديث عند البحث في وظائف الكلمات في الجمل ، وشدّد على أنّ هذه المعاني

1() ينظر: **محمد ، حماسة ، النحو والدلالة / مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي** ، دار لشروق ، ط1، القاهرة ،2000م ، ص1-9.

2() ينظر: **ياقوت ،د. محمود سليمان ، العلامة في النحو العربي** ، دار المعرفة الجامعية ، ط1 ، الاسكندرية ، 1989م ، ص9.

3() ينظر: **النعيمي، زينب ، "*الدلالة النحوية بين القدامى والمحدثين*"** ، مجلة واسط للعلوم الإنسانية ، جامعة واسط ، كلية التربية ، المجلد (5) ، العدد (12) ، 2009م ، ص10-28.

هي الأصل الذي تُحمل عليه كافة أقسام الكلام من خلال علامة الإعراب التي تحدّد المعنى الإعرابي لكلٍّ كلمة سواءً كان المعنى الإعرابي أصل لها مثل (الفاعلية) فهي أصل للفاعل ، أو كانت الكلمةُ محمولةً على المعنى الإعربي مثل (المبتدأ) فهو محمول على الفاعلية بحكم أنّه يتشارك مع الفاعل في نفس علامات الإعراب ، حيث قال الجرجاني: ((اعلم أنّ الكلام مداره على ثلاثة معانٍ : الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، فالرفع للفاعل، والنصب للمفعول، والجر للمضاف إليه، وما خرج من هذه الأقسام فمحمولٌ عليها وليس بأصلٍ، فالمحمول على الفاعل المبتدأ والخبر، واسم (كان) وأخواتها، وخبر (إنّ) وأخواتها، والمحمول على المفعول خبر (كان)، واسم (إنّ)، والحال، والتمييز .... وإعراب الفعل غير حقيقي كله إذ لا يتصوّر فيه فاعلية ولا مفعولية ولا إضافة)) [1].

2/ أنَّ علماء النحو -عند حديثهم حول معاني ووجوه إعراب الإسم- يتناولون المسألة بالتفصيل فيُحدِّدون الأصل في معاني الإعراب (الفاعلية ، المفعولية ، الإضافة) ، وكيف لحق بها بقية أقسام الكلام على سبيل التشبيه أو القرب في الوظيفة الإعرابية ، وأنّنا نعرف هذه المعـــاني والوظائف مــن خلال ما سـمّوه بــ(الأعلام)التي هي وجوه الإعراب الثلاث (الرفع ، النصب ، الجر) والتي نتعرّف عليها من خلال قرينة لفظية واضحة التي هي علامة الإعراب ، يقول الزمخشري(ت538ه) في ذلك:((القول في وجوه إعراب الاسم هي: الرفع و النصب و الجر و كل واحد منها عَلَمٌ على معنى ، فالرفع علم الفاعلية و الفاعل واحد ليس إلّا ، أمّا المبتدأ وخبره ، وخبر (إنّ) وأخواتها ، واسم (كان) وأخواتها ، و اســـــــم (ما) و (لا) المشبّهتين بـ (ليس) فملحقات بالفاعل على سبيل

(1) **الجرجاني ، عبدالقاهر، الجمل في النحـــــــــــو** ، تح : علي حيدر ، ط1 ، طبعة دمشق ، 1972م ، ص36-37.

التشبيه و التقريب ، و كذلك النصب علم المفعولية و المفعول خمسة أضرب: المفعول المطلق ، و المفعول به ، و المفعول فيه ، و المفعول معه ، و المفـــــــعول له ، و الحال و التمييز ، و المستثنى المنصوب ، و الخبر في باب (كان) و الاسم في باب (إنّ) ، و المنصوب بـــ(لا) التي لنفي الجنس ، و خبر (ما) و (لا) المشبّهتين بليس ملحقات بالمفعول ، و الجر علم الإضافة ، و أمّا التوابع فهي في رفعها و نصبها و جـرها داخلة تحت أحكام المتبوعات ، ينصبّ عمل العامل على القبيلين انصبابة واحدة))[1].

كلّ هذه النصوص تدلُّ دلالةً واضحةً على أهمية علامة الإعراب في خدمة المعنى النحوي الذي يساهم بدوره في خدمة المعنى الدلالي للجمل في النصوص ، ومن ثَمَّ فإنّه لايمكننا تحليل أي نص عربي وفهمه فهماً سليماً دون الوقوف على علامات الإعراب التي تُعدُّ من أهم القرائن اللفظية التي تحدِّد وظائف الكلمات في النص مع بقية القرائن النحوية الأخرى التي لا تكاد تنفصل عنها .

ثانياً: العلامة الإعرابية قرينة لفظية من القرائن الدالة على المعنى الدلالي:

إنّ من الصَّراحة القول بوجود فريقٍ من النحويين حمّلوا العلامة الإعرابية وحدها العبء في فهم معنى الجمل النحوية ، ولا ريب أنّ العلامة الإعرابية تكشف عن المعنى النحوي، وتفرّق بين المعاني، ولكن ثمة قرائنٌ أخرى ، لفظيةٌ ومعنويةٌ مرتبطةٌ بالدرس الإعرابي والنحوي ، ولا يمكننا فصلها عن علم الإعراب ، حيث أنّها تُسهِم في فهم المعنى النحوي،

1() **الزمخشري ، محمود بن عمر ، المفصل في علم العربية** ، مطبعة التقدم ، ط1 ، القاهرة ، 1902م ، ج1/ص18.

وكشف العلاقات النحوية، وتحديد عناصر الجمل ؛ لكي يتسنّى لنا تحليلُها تحليلاً دقيقاً.

فالإعراب لا يمكن إن يُراد به مجرّد علاماتٍ إعرابيةٍ ، و إنما ينبغي لنا فهم الإعراب بطريقة أوســـــع و أشمل من خلال الوعي بكل القرائن النحوية المتعلقة به والتي لا نستطيع فصلها عنه في كثير من الأحيان ، فقد أشار العلماء إلى القرائن اللفظية و الحالية ، و أفادوا منها في كثيرٍ من الأحكام ، قال ابن يعيش: ((اعلم أنّ المبتدأ و الخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما ، فالمبتدأ معتمد الفائدة و الخبر محل للفائدة ، فلابد منهما ، إلاّ أنّه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تُغني عن النطق بأحدهما ، فيحذف لدلالتها عليه ، لأنّ الألفاظ إنّما جِيء بها للدلالة على المعنى فإذا فُهِم المعنى بدون اللفظ جاز ألَّا تأتي به ، و يكون مُراداً حكماً أو تقديراً))[1] ، وهذا ظاهر عند حذف الخبر مثلا لدلالة الكلام عليه في مثل قولنا : الطفلُ ... ، عند جوابنا عن سؤال من قال : من جاء ؟ ، حيث جعلنا (الطفل) مبتدأً محذوف الخبر لدلالة السياق عليه ، والتقدير : الطفل جاء .

و قد نبّه العلامة الرضي(ت686ه) على وجود العديد من القرائن اللفظية أو المعنوية التي تساهم في تمييز وظائف ومعاني الكلمات في الجمل ، وأنّ الإعراب هو أبرز القرائن اللّفظيةُ التي تقوم بهذا الدور ، حيث يقول : ((و إذا انتفى الإعراب اللفظي في الفاعل و المفعول معاً مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل ، لأنه إذا انتفت العلامةُ الموضوعةُ للتمييز بينهما أي الإعراب لمانع ، و القرائنُ (أيضا

(1) ابن يعيش ، موفّق الدين يعيش بن علي ، شرح المُفصل للزمخشري ، إدارة الطباعة المنيرية ، دط ، القاهرة ، دت ، ج1/ص94.

انتفت) اللفظيةُ و المعنويةُ التي قد توجد في بعض المواضع دالةً على تعيين أحدهما من الآخر كما يجيء ، فيلزم كلٌّ واحد مركزَه ليُعرِّفا بالمكان الأصلي ، و القرينة الإعرابية: كالإعراب الظاهر في تابع أحدهما أو كليهما نحو: ضرب موسى عيسى الظريف ، أو اتصال علامة الفاعل بالفعل نحو: ضربت موسى حُبلى ، أو اتصال ضمير الثاني بالأول نحو: ضرب فتاه موسى و نحوه ، و المعنوية نحو: أكل الكمثرى موسى))[1] ، فالقرينة الإعرابية مهمة عنده في التمييز بين وظائف الكلمات ، ولكن عند غياب هذه القرينة لوجود مانعٍ من الموانع التي تمنع ظهور الإعراب (الثِّقل، التعذُّر) فإنّنا سنلجأ إلى قرائن أخرى مثل قرينة الرتبة كما ذكر، حيث يجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول ؛ لأنّ الأصل في الفاعل أن يتقدّم على المفعول كما لو قلنا (ضرب موسى عيسى) حيث انتفت القرائن الإعرابية أو اللفظية أو المعنوية التي تحدِّد الفاعل من المفعول ؛ لذلك توجّب علينا أن نجعل الأول هو: الفاعل ، والثاني: هو المفعول استناداً على قرينة الرتبة التي لا يمكننا فصلها عن ظاهرة الإعراب بجميع الاحوال حتى مع كون الإعراب مقدّراً هنا ، وحسب كلام الرضي فإنّه يمكننا اللجوء إلى قرائن أخرى عند عدم ظهور الإعراب كقرينة التبعية ، حيث يمكننا من خلال ظهور الإعراب على التابع أن نحدِّد إعراب المتبوع ، ومن ثَمَّ نُميِّز وظيفته ومعناه في الجملة ، مثل : ضرب موسى عيسى الظريف ، فـ (الظريف) صفة تابع لـ (عيسى) يمكننا إظهار الإعراب عليه فلو ظهرت عليه الضمة فذلك يعني أنّ المتبوع (عيسى) هو أيضا مرفوع ؛ لأنّ التابع يتبع ما قبله في الإعراب ، وبالتالي فإنّ (عيسى) يكون هو الفاعل ، وكذلك لو كان التابع (الظريف) منصوبا فإنّ عيسى يكون هو المفعول و(موسى) هو الفاعل ، وقد نميّز الفاعل من المفعول من خلال

(1) **الرضي الإستربادي ، محمد بن الحسن ، شرح الرضي على الكافية** ، تصحيح و تعليق : يوسف حسن ، منشورات جامعة قاريونس ، ط2 ، ليبيا ، 1996م ، ج 1 /ص 72-73.

علامة الفاعل في الفعل ، حيث لوكان الفاعل مؤنثاً فإنّ علامة التأنيث (تاء التأنيث) قد تظهر على الفعل فنتمكن حينها من معرفة الفاعل عندما يكون المفعول مذكراً ، كما في المثل الذي ذكره الرضي : ضربت موسى حبلى ، فمَّما لا شك فيه أنّ الفاعل هنا هو (حبلى) ؛ لأنّ الفعل لحقته تاء التأنيث ، وبحسب الرضي فربما تكون القرينة التي نميّز بها بين الفاعل والمفعول هي قرينة معنوية ، حيث من خلال المعنى فقط نستطيع تحديد وتمييز وظائف الكلمات دون الحاجة إلى أن يكون الإعراب ظاهراً ، حيث مثّل لذلك بقولنا : أكل موسى الكمثرى ، فمن خلال المعنى فقط يمكننا أن نعرف أنّ (موسى) هو الفاعل ؛ لأنّه الآكل ، و(الكمثرى) هو المفعول ؛ لأنّه المأكول .

ممَّا سبق ذكره يمكننا أن نعترف بوجود إشارات دقيقة وقيمة عند علماء النحو تدلّ على أنّ هناك قرائناً لفظيةً و معنويةً متعدِّدةً في الدرس الإعرابي تقوم بتحديد المعنى الإعرابي للكلمات ، وفهم وظيفتها في الجمل.

وينبِّه الجرجاني على العلاقة النحوية وما يندرج تحتها من إعراب لأهميتها في وصف النظم بالصحة والصواب ، فيقول في ذلك: ((فلست بواجدٍ شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم إلّا ومعنى من معاني النحو قد أصيب موضعه .... فلا ترى كلاما قد وصف بصحة النظم ،أو فساده ، أو وصف بمزية ، أو فضل فيه إلّا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد، وتلك المزية، وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، وباب من أبوابه)) [1].

(1) **الجرجاني ، عبدالقاهر ، دلائل الإعجاز،** تح : محمود شاكر ، مكتبة الخانجي، ط(5) ، القاهرة ، 2004م ، ص65.

فلقد أكّد الجرجاني على أهمية العلامات الإعرابية متآزرة مع غيرها من القرائن الأخرى في مواطن كثيرة منها ما أورده في تحليله للآيات القرآنية {(و اشتعلَ الرأسُ شيباً)(و فجّرنا الأرضَ عيوناً)}[1] ، و لكنّه عدّها علاماتٍ لفظيةً ، و الحق أنّ الترخُّص في العلامة الإعرابية أمرٌ واقع في الفصحى إذا فُهِم المـــــــــــعنى و عُدم اللَّبسُ ، و أعانت الظواهر السياقية الأخرى على الإبانة عن المعاني المقصودة[2] ، وهذا يُثبت لنا أنّها قرينةٌ صوتيةٌ تعمل مع غيرها عملاً دقيقاً متكاملاً مرتبطاً بالمعاني ارتباطاً وثيقاً ، وقد يتسبَّب فقدانها أحياناً في تعدُّد الأوجه الإعرابية ، ممَّا يجعل للقرائن الأخرى دوراً مهمّاً يعُين على إبانة المقصود.

ثالثا:نظرية القرائن النحوية

لقد أشار العديد من علماء النحو إلى أهمية القرائن النحوية جميعها لتحديد المعنى النحوي والوظيفي للكلمات داخل الجمل ، وقد جعلوا علامة الإعراب إحدى أهم هذه القرائن ، ولم يغفل الاهتمامَ بهذه المسألة المنشغلون أيضاً بعلم النحو والإعراب في العصر الحديث ، حيث تناول تمام حسّان هذا الموضوع بقدرٍ من التفصيل ، فقد شرح هذه القرائن و بيّن رأيه في العلامات الإعرابية بشكل جلي فقال:((ولا أكاد أمل ترديد القول: أنّ العلامة الإعرابية بمفردها لا تُعِين على تحديد المعنى ، فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم (تضافر القرائن) ، و هذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنويةً أم لفظيةً))[3]، فالعلامة الإعرابية عنده قرينة من قرائن متضافرة لبيان المعنى النحـــــــوي ، و قد يُغنِي بعضُ القرائن عن بعضٍ عند أمن اللبس،

(1) ينظر: المصدر نفسه ، ص133-134.

(2) ينظر: **محمد ، حماسة ، العلامة الإعرابية** ، مكتبة البخاري ، ط(2) ، مصر ، 2008م ، ص323.

(1) **تمام، حسّان ، اللغة العربية مبناها ومعناها** ، دار الثقافة ، دط ، الدار البيضاء،2001م ، ص207.

وهذا مثل ما أشار إليه العديد من العلماء القدامى صراحةً ، ومن ذلك ما ذكرناه من كلام الرضي والجرجاني عن القرائن الأخرى التي تعين في فهم المعنى والوظيفة الإعرابية ؛ فاللغة إذا خالطها اللّبس لم تصلح وسيلةً للإفهام و الفهم ؛ وفي نفس الوقت فإنّ الترخُّصَ في القرينة اللفظية إذا أُمِن اللبسُ ليس أمرا مُستقبحاً ، و يمكننا أن نعتبر هذا الرأي رأياً وسطاً بين الرأي القائل بأنّ العلامة الإعرابية وحدها تدل على المعاني ، و الرأي الذي يزعم أنّها وضِعت كزيادةٍ لوصل الكلام دون أن تكون لها دلالةٌ نحويةٌ أو وظيفيةٌ في الكلام ، فالعلامة الإعرابية هي إحدى القرائن التي تتضافر من أجل جلاء اللبس عن الجملة ، فإذا أُمِن اللبسُ جاز الترخُّص في القرينة الإعرابية ، و الاعتماد على القرائن الأخرى في فهم المعنى النحوي [1] ، و هذه القرائن منها ما هو معنوي : كالإسنـــــاد ، و التخصيص ، و النسبة ، و التبعية ، و المخالفة ، و منها ما هو لفظي: كالعلامة الإعرابية ، و الرتبة ، و الصيغة ، و المطابقة ، و الربط ، و التضام ، و الأداة و التنغيم .

و لا ريب أنّ دراسات النحو العربي و الإعراب في ضوء الاهتمام بجميع القرائن التي لا تنفصل عنها – سيزيدها ذلك نفعاً و ثراء خاصة عندما نواجه نصوصاً تحتاج إلى التحليل والتدقيق في ساحات تحقيق النصوص ، أو عند قيامنا بصياغاتٍ دقيقةٍ تتطلّب الحذر والفطانة ، ولقد أولى العلماءُ المُحدثون بعضَ القرائنِ النحويةِ أهمية كبيرة عند حديثهم عن دور القرائن النحوية في فهم المعنى وتحديد المقصود ، وسوف أقوم بتوضيح بعض الأمثلة في علاقة القرينة الإعرابية بأشهر القرائن النحوية الأخرى التي

(1) ينظر: **محمد ، حماسة ، العلامة الإعرابية** ، ص 292 .

أكّد بعضُ الباحثين في الدراسات الحديثة على أهميتها في الدرس النحوي ، ومن أهمِّ هذه القرائن وأعظمها شأنا ما يلي [1]:

1. **قرينة الإسناد**: و هي قرينة معنوية تربط بين الفعل و الفاعل أو نائب الفاعل ، و المبتدأ و الخبر ، و تؤازرها قرائن أخرى أهمها العلامة الاعرابية ، و الصيغة ، و الرتبة ، و المطابقة ، و تستطيع بها تحديد المسند و المسند إليه ، قال تعالى: {(إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ)} [2] ، فكلمة (يخشى) هو المسنـــــد ، و (العلماء) هو المسند إليه ، و هو فاعل مؤخر ، دلَّنا على ذلك قرينة المعنى ، حيث أنّ المعنى يُخبرنا بأنّ (العلماء) هم من يخشون الله ؛ فكانوا بذلك في موقع المسند إليه (الفاعل) ، إضافة إلى ذلك فإنّنا عرفنا المسند إليه من خلال قرينة الإعراب ، وهي الضمة الظاهرة على كلمة (العلماء) في المشهور في قراءة هذه الآية ، و عندما نقول : زارت أخاها الفتاةُ ، فكلمة (الفتاة) مسند إليه (فاعل) يدلنا على ذلك عدة قرائنٍ مجتمـــــــعةٍ ، وسأوضُّح كيف تضافرت تلك القرائن في تحديد الوظيفة الإعرابية والمعنى المقصود من خلال ما يلي:

- علاقة الإسناد بالعلامة الإعرابية ، حيث أنّ الضمة ترمز للفاعلية في الأصل ، و المسند إليه هو الفاعل ؛ لذلك استحقت كلمة (الفتاة) أن تكون مسندا إليه بظهور الضمة عليها .
- علاقة الإسناد بالصيغة في كون المسند إليه ينتمي إلى الصيغة الإسمية ، والمسند ينتمي إلى الصيغة الفعلية ؛ لذلك توجّه الاحتمال إلى (الفتاة) أو (أخاها) في كون أحدهما هو المسند إليه نظرا لصيغتهما الإسمية ، ولكنّنا جعلنا (الفتاة) هي المسند إليه ببقية القرائن .

(1) ينظر : **تمام ، حسّان ، اللغة العربية مبناها و معناها** ، ص191-240.

(2) سورة فاطر / 28.

- علاقة الإسناد بالرتبة ، حيـــــث أنّ الفاعل (المسند إليه/الفتاة) في رتبته يجوز له أن يتأخّر عن المفعـــــول (أخاها) .
- علاقة الإسناد بالمطابقة ، حيث أنّ الفعل (المسند/ زارت) عادة ما يتطابق مع (المسند إليه/الفاعل) في التأنيث ، فتوجّب هنا أن تكون (الفتاة) هي الفاعل لتطابق الفعل معها في التانيث.

2. **قرينة التخصيص**: وهي قرينة معنوية تتفرّع منها قرائن معنوية أخصّ ، وهي من أهم القرائن التي تساهم مع القرينة الإعرابية في توجيه الكلام توجيهاً دقيقاً سواء عند المتحدث أو المستمع ، ومن أشهر القرائن التي تندرج تحت قرينة التخصيص هي[1] : الظرفية (ظرف زمان أو مكان) حيث أنّها تخصِّص (تحدِّد) زمان أو مكان حدوث الحدث ، ونتعرّف عليها من خلال ظروف المكان والزمان التي تتميّز بعلامة النصب ، وقرينة التوكيد (المفعول المطلق) التي تخصِّص الحدث بالتأكيد عليه ، مثل : مشيتُ مشياً ، أوبتحديد نوعه ، مثل : مشيت مشياً سريعاً ، أو بتحديد عدده ، مثل : سافرت سفرتين ، وهي أيضا نتعرّف عليها من خلال الاسم النكرة المنصوب الذي يأتي بعد أركان الجملة الفعلية لقصد التخصيص ، و قرينة الملابسة (الحال) التي تبيِّن حال اسم معرَّف يأتي قبلها فتخصِّص حدث الجملة بذكر حال من ورد فيها ، مثل : جاء الرجل راكباً ، حيث نتعرّف على هذه القرينة من خلال الاسم المنصوب النكرة الذي يأتي بعد المعرفة ، وقرينة التفسير (التمييز) التي تُميِّز (تخصِّص) الاسم المبهم الذي يأتي قبلها ، وهي أيضا نتعرّف عليها من خلال الاسم النكرة الذي يأتي منصوبا بعد اسم مبهمٍ لِيُزِيل إبهامه ، مثل : جاء تسعة عشر رجلاً ، وقرينة الإخراج والمخالفة (الاستثناء) التي تُخصِّص الكلام بإخراج ما قد نظن أنّه داخلٌ

(1) ينظر : **تمام ، حسّان ، اللغة العربية مبناها ومعناها** ، ص 194.

فيه ، فيتحدَّد بذلك ما هو داخل في حكم الكلام وما هو خارج منه ، أو مخالف له ، ونتعرّف أيضا على هذه القرينة من خلال الاسم المنصوب غالبا الذي يأتي بعد (إلّا) ، مثل : جاء الطلابُ إلّا زيداً ، وقرينة التبـــــــعية (واو التبعية) التي تجعل ما بعدها من الكلام يتبع ما قبلها في الحكم إذا سبقها أسلوب طلب (التمني ، الترجي ، النهي ،..) ، وهي أيضا نتعرّف عليها من خلال مجيء الفعل الذي ياتي بعدها منصوباً ، حيث أنّ علامة النصب هي العلامة الإعرابية التي تدل على التخصيص في جميع قرائن التخصيص ، ومن أمـــثلة قرينة التخصيص بالتبعية ما ورد في توجيه قراءة قوله تعـــــالى: {(ياليتُنا نُردُّ و لا نُكذِّبَ بآياتِ ربِّنا و نَكونَ مِنَ المؤمنين)}[1] ، فقد قرأ ابن كثير و نافع و ابو عمرو و عاصم في رواية أبي بكر و الكسائي و أبي جعفر المدني و خلف الحسن البصري و ابن محيســن برفع الفعلين (نكذِّبُ) ، (نكونُ) ، و الكلام وفاقاً لهذه القراءةِ يكون خبراً ، حيث جاء الفعلان مرفوعان في هذه القراءة ، و لا نستطيع جعل الفعل (ولانكذِّب) واقعاً في جواب الطلب الذي هو (التمني) ، فلو كان واقعاً في جواب طلب لكان منصوباً بمعية واو المعية (و) ، ولكان الفعل (نكون) منصوبا هو الآخر بالعطف عليه ؛ وعلى هذا التوجيه فإنّهم تمنّوا الردّ ، و لم يتمنّوا عدم التكذيب باعتبار أنّ الفعلين كانا للإخبار ، ولم تكن (الواو) للمعية ، وأمّا قراءة ابن عامر و حمزة و عاصم في رواية حفص [2] بالنصب في الفعلين (ولانكذِّب ، نكونَ) فقد دلَّت على تبعية هذان الفعلان لما قبلهما في طلب (التمني) ، لوقوع الفعل (و لا نكذبَ)

(1) سورة الأنعام / 27.

(2) ينظر: **أبو عمر الداني، عثمان بن سعيد، التيسير في القراءات السبع** ، تح : اوتو برتزل ، مطبعة الدولة ، اسطنبول ، 1930م ، ص 102.

في جواب الطلـــــب (التمني) و (الواو) للمعية [1] ، و المعية قرينة معنوية متفرعة عن التخصيص ، وعلى هذه القراءة فإنّه قد اجتمع تمنِّيهم للرد مع تمنِّيهم لعدم التكذيب ، فتخصّص الكلام بالمعية.

3. **قرينة التبعية:** وهي قرينة معنوية وتشتمل على أربع قرائنٍ فرعيةٍ ، وهنّ : النعت والعطف والتوكيد والإبدال، وتؤازرهن قرائن أخرى لفظية أشهرها قرينة المطابقة، ولابد في المطابقة بين التابع والمتبوع أن يتطابقا في العلامة الإعرابية كإشارة للتبعية [2]، ولا يخفى على أحد ذلك الترابط الوثيق بين قرينة التبعية المتمثلة في (التوابع) وبين القرينة الإعرابية المتمثلة في تطابق التابع والمتبوع في العلامة الإعرابية التي تعمل كمؤشرٍ لفظيٍّ مهمٍ نعرف به تلك التبعية المعنوية .

4. **قرينة النسبة:** هي قرينة معنوية ، و تشمل هذه القرينة : قرينة الإضافة بالحرف ، مثل: سلّمتُ القلمَ للطالبِ ،فقد نُسب التسليم إلى الطالب من خلال حرف الجر (لـ) ، و قرينة الإضافة بالاسم ، مثل: أُحبُّ مكانَ العملِ ، فقد نُسِب (مكان) إلى (العمل) من خلال الإضافة إليه ، وتعرّفنا على معنى النسبة من خلال قرينة الإضافة ، حيث يتوجّب في قرينة الإضافة أن يكون المضاف و المضاف إليه اسمين عند الإضافة بالاسم ، و أن يكون فيها الاسم الذي بعد حرف الجر اسماً مجروراً ، وكذلك الاسم الذي بعد المضاف (المضاف إليه) يكون مجروراً ، وهذا ما ندركه من خلال علامة الجرّ التي هي قرينة إعرابية تساهم مع قرينة الإضافة في بيان معنى النسبة ، ويتوجّب أيضا في قرينة الإضافة أن يكون الاسم المجرور متأخراً عن

(1) ينظر: **ابن خالويه ، الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع** ، تح : عبدالعالي سالم ، دار الشروق ، دط ، بيروت ، 1971م ، ص 112.

(2) ينظر: **تمام ، حسّان ، اللغة العربية مبناها و معناها** ، ص 304.

الحرف أو الاسم المضاف ، وهذا ما ندركه من خلال قرينة الرتبة ، ففي المثال الأول جاءت كلمة (الطالب) : اسما مجرورا متأخرا عن حرف الجر (لـ) في الرتبة ، وفي المثال الثاني جاءت كلمة (مكان): اسما مضافا ، وكلمة (العمل): اسما مضافا إليه مجرورا متأخراً عن الاسم المضاف (مكان) في الرتبة ، هذا كله يؤكّد لنا بشكلٍ واضح وجليٍّ مقدار التداخل بين قرينة الإعراب وقرينة الإضافة والنسب عند تحليل الجمل وبيان المقصود منها [(1)].

5. **قرينة الرتبة**: هي قرينة لفظية حظيت بحفاوة النحويين وعنايتهم، ونبّهوا على أثرها في الجملة ، وقد أشرنا إليها خلال حديثنا عن قرينة النسب والإضافة ، ولكنّه يُستحسن لنا أن نتكلم عنها منفردة نظراً لأهمية هذه القرينة في العمل النحوي والإعرابي ، وارتباطها الوثيق بسلامة نظم الكلام لمنع اللبس فيه خاصة عند عدم ظهور الإعراب ، حيث أشار ابن جنّي(392ه) إليها بقوله : ((ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول، ولا الصفة على الموصوف، ولا البدل على المبدل منه، ... ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ولا شيء ممّا اتصل به)) [(2)]، ولدينا نوعان من حرية الرتبة:

الأول: أن يتقدّم فيها المتأخر محافظا على وظيفته كتقدم الخبر على المبتدأ في قولنا: مسكينٌ الطفلُ ، حيث تقدَّم الخبر (مسكين) على المبتدأ (الطفل) ، وحافظ الخبرعلى وظيفته في الكلام وهي الخبرية.

(1) ينظر: **ابن عقيل ، عبدالله بن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، تح : محمد محيي الدين عبدالحميد ، منشورات المكتبة العصرية ، صيد ، دت ، ج 2 / ص44-46.

(2) **ابن جني ، الخصائص ، ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، الخصائص** ، تح : محمد علي النجار، دار الهدى ، ط2، بيروت ، د ت ،ج2/ص387.

والثاني : أن يتقدّم فيها المتأخر، ويصحب ذلك انتقاله إلى وظيفة أخرى ، كتقدم الفاعل على فعله ، حيث ينتقل الفاعل إلى وظيفة أخرى وهي وظيفة المبتدأ عند روّاد المدرسة البصرية ، ومثال ذلك قولنا : الطفل جاء، فـ (الطفل) هو المبتدأ ، وهو فاعل في جملة (جاء الطفلُ) ، ولكنّه عندما تقدّم على فعله أصبح مبتدأً عند البصريين ، إلّا أنّه يبقى فاعلا عند الكوفيين دون أن تتغيّر وظيفته سواءٌ تقدّم أو تأخّر[1]، وسأكتفي بهذا القدر من الحديث عن هذه القرينة ، مع إدراكنا أنّ هناك تفاصيلاً أخرى حول قرينة الرتبة تبيّن متى يجب الالتزام بالرتبة في الكلام لمنع اللبس عند عدم ظهور الإعراب في الكلام ، ومتى يجوز عدم الالتزام بالرتبة نظرا لوجود الإعراب الظاهر الذي يمنع اللّبس ، وهو ما يؤكّد لنا العلاقة الوثيقة بين هذه القرينة والقرينة الإعرابية عند الوقوف على معاني الكلام ووظائف الكلمات فيه ، ولعلّ ما سردناه من بيان العلاقة بين الإعراب وقرينة الرتبة يغنينا عن الخوض في تلك التفاصيل التي تحتاج إلى دراسة منفردة .

رابعا : وظيفة النحو و الإعراب عند الأصوليين :

وما فهمه هذا الفريق من النحويين لوظيفة النحو ، هو نفس الفهم الذي قصده الأصوليون من بحوثهم النحوية ، فلا يتعلّق غرض الأصوليين – وهم في سبيل استنباط الأحكام الشرعية من نصوص عربية فصيحة كالقرآن والسنة – إلاّ بدلالة هذه النصوص على الأحكام ، ودلالتها متوقّفة على فهمهم لطرق العرب في تأليف الكلام ، وما يستخدمونه في هذا التأليف من أدوات تدّل على معانٍ تطرأ على دلالة الكلام عند دخولها عليه مثل : العموم و الخصوص ، والإطلاق والتقييد ، والقصر والتوكيد ، والنفي والاستفهام ، وما يدل عليه سياق الكلام جملةَ من : إيماء ، وإشارة

(1) ينظر: **ابن هشام** ، **شرح شذور الذهب** ، تح :محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة، دط ، مصر ،1957، ص 263.

وتنبيه ، وفحوى ومفهوم ، وأمثال ذلك مما تداخل فيه علم النحو والإعراب مع المعاني المقصودة للنصوص .

يقول الغزالي(ت505ه) – وهو يحدّد ما تجب معرفتـه على المجتهد من العربيـة- : ((أمّا المقدمة الثانية فعلم اللغة و النحو ، أعني : القدر الذي يُفهم به خطاب العرب وعادتهم في الاستعمال إلى حدٍّ يميّز بين صريح الكلام و ظاهره ومجمله ، وحقيقته ومجازه ، وعامّه وخاصه ، ومحكمه ومتشابهة ، ومطلقه ومقيده ، ونصّه وفحواه ، ولحنه ومفهومه)) [1]، ومن المعروف أنّ الإعراب وقواعده من العادات التي لا يستغني عنها خطاب العرب .

ونجد أيضا الآمدي(631ه) يشدّد على من ينصّب نفسه للخوض في دلالات النصوص الشرعية بأن يكون مطّلعاً على علم العربية للتمييز بين الأساليب ، ولمنع الخطأ في فهم دلالات الألفاظ ، حيث يقول : ((... وأمّا علم العربية فلتوقّف معرفة دلالات الأدلّة اللفظية من الكتاب والسنة ، وأقوال أهل الحل والعقد من الأمة ،على معرفة موضوعاتها لغة من جهة الحقيقة والمجاز ، والعموم والخصوص ، والإطلاق والتقييد، والحذف والإضمار ، والمنطوق والمفهوم ، والاقتضاء ، والإشارة ، والتنبيه ، والإيماء وغيره مما لا يعرف في غير علم العربية)) [2]، وكل هذه الموضوعات لها ارتباط واضح بعلم الإعراب وقواعده ، فبدون صحة التركيب إعرابيا يصعُب علينا ، بل وقد يستحيل أن نؤدّي ، أو نفهم دلالات الألفاظ والنصوص دون التعرّض لمخاطر سوء الفهم .

(1) **الغزالي ، أبو حامد ، المستصفي ، بولاق** ، طبع الأميريّة ، القاهرة ، 1324ه ، ج 2/ ص352 .

(2) **الآمدي ، سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي ، الإحكام في أصول الأحكام** ، مؤسسة الحلبي ، دط ، القاهرة ، دت ، ج 1 / ص9 .

ونجد الشاطبي(ت790ه) أيضا يؤكّد لنا بطريقة صريحة أنّه ينبغي ألّا يقتصر تدارس النحو والإعراب على معرفة المرفوع من المنصوب فقط ، ولكن علينا أن نربط ذلك بالمعاني ومقاصد الكلام ، فيـــــــــقول : ((والمراد بذلك أنّ سيبويه ، وإن تكلّم في النحو ، فقد نبَه في كلامه على مقاصد العرب ، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها و معانيها ، ولم يقتصر فيه على بيان أنّ الفاعل مرفوع ، والمفعول به منصوب ونحو ذلك ، بل هو يبيّن في كل باب ما يليق به ، حتى أنّه احتوى على علم المعاني والبيان ، ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني)) [1]، فقد أشار إشارة واضحة إلى الغاية العملية من تدارس النحو ومعرفة الإعراب .

وهكذا فإنّ النحو الأصولي الذي تجب معرفته عند الأصوليين ليس هو ما يقتصر على (اختلاف أواخر الكلم إعرابا وبناء) ، وإنّما هو ما اشتمل عليه كتاب سيبويه ، ممّا يساعدهم على فهم مقاصد العرب ، وعادتهم في صياغة الكلام ووجوه تصرفاتهم في الألفاظ و المعاني ، أمّا اختلاف الحركات ، فلا يتعلق غرضهم بها إلّا لأنها علامات للتعبير عن اختلاف هذه المعاني و المقاصد .

يقول ابن حزم (ت456ه) في الإحكام : ((ففرضٌ على الفقيه أن يكون عالما بلسان العرب ، ليفهم عن الله عزّ وجل وعن النبي - صلّى الله عليه وسلّم - ويكون عالما بالنحو الذي هو: ترتيب العرب لكلامهم الذي به نزل القرآن ، وبه يُفهم معاني الكلام التي يُعبّر عنها باختلاف الحركات و بناء الألفاظ)) [2].

(1) **الشاطبي ، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى ، الموافقات في أصول التشريع** ، المطبعة الرحمانية ، دط ، مصر ، دت ،ج 4/ ص115- 116 .

(2) **ابن حزم الظاهري ، أبومحمد علي بن أحمد ، الإحكام في أصول الأحكام** ، مطبعة العاصمة ، دط ، القاهرة ، دت ، ج 2/ ص693 .

فالنحو عند ابن حزم : (ترتيب العرب لكلامهم) ، وأنّ الغاية منه : (فهم معاني الكلام) ، وأنّ الحركات والأبنية ما هي إلا مُعبرة عن هذه المعاني ، وبناء على هذا فإنّه يجب علينا ألّا نظن بأنّ تلك الحركات الإعرابية تُدرّس بمنأى عن مقاصد الكلام ومعاني التراكيب.

ونجد الرشتي(ت1373ه) في شرحه للكافية – وهو يُحدّد ما تجب معرفته من علوم العربية للمجتهدين - يقول: ((ومن علم النحو معانيها النحوية التي وُضِعت لها تراكيب الألفاظ الإعرابية ، كالفاعلية، و المفعولية، والإضافة ونحوها ، وتختلف باختلاف التراكيب ، حتى أنهّ ربّما تختلف معاني لفظ واحد عند اختلاف حركاته نحو: (ما أحسنُ السماءِ) – بضم النون – وما أحسنَها – بفتحها ، حيث أنّ الأول استفهام والثاني تعجب، (وما أحسنَ زيداً) و(ما أحسنُ زيدٍ)، ودلالة هذه الحركات على المعاني المختلفة تُستفاد من علم النحو)) [1]، فقد أكّد على أنّ الحركات الإعرابية تُشير إلى معانٍ نحوية مختلفة ، وأنّ تلك المعاني النحوية هي التي تقودنا إلى معاني ودلالات التركيب.

ويمكننا الجزم بأنّ هناك (معان نحوية) ، مثل : الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة ، والتعجب ، والاستفهام ، والنفي ، ونحوها ، وأنّ لكلٍّ من هذه المعاني تراكيبا معيّنة من الألفاظ تُعبّر عنها ، وليس وظيفة الأصولي إلّا إدراك هذه المعاني النحوية المختلفة باختلاف التراكيب ، أمّا الحركات فهي علامات وُضِعت للدلالة على اختلاف هذه المعاني عند اختلاف الحركة.

(1) **الرشتي ، الشيخ عبد الحسين بن عيسى ، شرح الكفاية** ، طبعة النجف ، دط ، الحيدرية ، 1370ه، ج2 / ص 353.

ويُشدِّد أيضا أبو الحسن الرُّماني(384ه) على ضرورة عدم إغفال الغاية من وراء الإعراب ، وأنّ للإعراب معنى يُشير إليه ، علينا ألّا نغفل عنه ؛ لكي نستطيع أن نميّز بين صواب الكلام وخطئه ، فيقول : ((ولا تنظر إلى ظاهر الإعراب و تغفل المعنى الذي يقع عليه الإعراب ، لتكون قد ميزّتَ - فيما تُجِيزه أو تمتنع منه صوابَ الكلام من خطئه ، فإنّ صناعة النحو مبنيّةٌ على تمييز صواب الكلام من خطئه ، على مذاهب العرب بطريق القياس الصحيح)) [1].

وبناء على ماسبق فإنّنا نلاحظ وجود إشارات قوية في كلام العلماء تؤكّد على وجود وظيفة واسعة للإعرب والنحو ترتبط مع معاني النصوص ولا تقتصر على الدراية الظاهرة للإعراب فقط ، فقد أشار العديد من العلماء بطريقة واضحة إلى الغرض الأساسي من ظاهرة الإعراب ، وأنّ صناعة النحو في أصل وضعها كانت للتمييز بين الخطأ والصواب في الكلام ، حيث نستطيع بذلك منع سوء الفهم للمعنى المُراد من خلال النظر إلى علاقة الإعراب بالمعنى ، ولا يعني حصر بعض أهل اللغة للغرض من الإعراب والنحو في معرفة المبني والمعرب أو معرفة المرفوعات والمنصوبات والمجرورات أنهم لا يكترثون بعلاقته بالمعنى ، وإنّما كان ذلك –في نظري- اهتماما منهم بذكر تفاصيل الإعراب بحكم أنّ المخاطب يعي دوره وأهميته ، حيث أنّ مقام الكلام لم يكن بخصوص إنكار وظيفة النحو والإعراب ، وهذا ربما ما جعل بعض المتأخرين قد اهتموا بالوظيفة الظاهرة للنحو والإعراب إلى درجة أنهم أهملوا الخوض في الغرض الأساسي من صناعة هذا العلم وهو ضبط المعاني ومنع الفوضى الكلامية في اللغة.

(1) **الرماني ، أبوالحسن علي بن عيسى ، الرُّمّاني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه** ، دراسة وتحقيق : مازن المبارك ، مطبعة جامعة دمشق ، دط ، دت ، ص 249.

الخاتمة :

وختاما فإنّه كما أنّنا لا نستطيع أن نفصل بين النحو والإعراب عند دراسة تراكيب الكلام فإنّنا أيضا لا نستطيع الفصل بينهما عند فهم المعاني وتوجيه الكلام توجيها دقيقا ، وخير شاهد على ذلك أنّ علم (أصول الفقه) مُستمدٌّ في أحد جوانبه من اللغة العربية ، فقد اهتم بها الأصـــــوليون في مؤلفاتهم العلمية - على اختلاف مناهجهم التأليفية - اهتماماً كبيراً ، حتى أنك تكاد لا تجد مؤلفاً أصولياً إلاّ وهو مشتمل على لغويات و نحويات في مسائل متفرقة ، بل نرى أنّ مناقشاتهم حول المعنى الراجح لتراكيب الكلام لا تخلو من الحديث عن الجانب الإعرابي والنحوي لذلك التركيب ، ولم يقتصروا في تناولهم للمسائل الإعرابية – في مصنفاتهم – على عموميات اللغة العربية ، وإنما تعدّوا ذلك إلى تخصصاتها فتناولوا النحو بمسائله المختلفة ، وقد كان للإعراب الحظ الأوفر في اهتماماتهم لدرجة أنّهم غالبا ما يطلقون النحو ويقصدون به الإعراب ، وإنّنا لنجد ذلك جليا عندما يتحدثون عن مكانة العربية والنحو ثم يستشهدون لذلك بمسائل إعرابية.

فقد أكّد العديد منهم على ضرورة أن يكون المجتهد من أهل الأصول أهلاً للاجتهاد من خلال درايته بضوابط اللغة و مسائلها ، وإمعانه للنظر في دقائق اللغة سواء التي توصّل إليها أهل الصناعة النحوية أو التي تتم معرفتها من خلال استقراء الأصوليين للغة والنحو ، و ذكروا أنّ الأصوليين دقّقوا النظر في فهم أشياء من كلام العرب لم تصل إليها النحاة و لا اللغويون ، وأنّ كلام العرب متسع و النظر فيه متشعّب ، فكتب اللغة تضبط الألفاظ و معانيها الظاهرة دون المعاني الدقيقة التي تحتاج إلى نظر الأصولي باستقراء زائد على استقراء اللغوي ، لكن دون الاستغناء عمّا وصل إليه علماء اللغة من ضوابط وقواعد .

المصادر

- **ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصـــائص** ، تح: محمد علي النجار، دار الهدى، ط2، بيروت ، د ت .
- **ابن حزم الظاهري ، أبومحمد علي بن أحمد، الإحكام في أصـول الأحكام** ، مطبعة العاصمة ، دط ، القاهرة ، دت .
- **ابن خالويه ، الحســين بن أحمد، الحجة في القراءات الســبع** ، تح : عبدالعالي سالم ، دار الشروق ، دط ، بيروت ، 1971م .
- **ابن عقيل ، عبدالله بن عقيل ، شـرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، تح : محمد محيي الدين عبدالحميد ، منشـورات المكتبة العصـرية ، صـيدا ، دت.
- **ابن هشــام الأنصــاري ، أبو محمد عبدالله ، شــرح شــذور الذهب،** تح :محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة، دط ، مصر ،1957.
- **ابن يعيش ، موفّق الدين يعيش بن علي ، شـرح المفصّل للزمخشـري** ، إدارة الطباعة المنيرية ، دط، القاهرة ، دت .
- **أبو عمر الداني، عثمان بن سـعيد، التيسـير في القراءات السـبع** ، تح : اوتو برتزل ، مطبعة الدولة ، اسطنبول ، 1930م .
- **الآمدي ، سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي ، الإحكام في أصول الأحكام** ، مؤسسة الحلبي ، دط ، القاهرة ، دت.
- **تمام ، حسّــان ، اللغة العربية معناها و مبناها** ، دار الثقافة ، دط ، الدار البيضاء،2001م .
- **الجرجاني ، عبدالقاهر، الجمل في النحــــــــــــو** ، تح : علي حيدر ، ط1 ، طبعة دمشق ، 1972م .
- **الجرجاني ، عبد القاهر ، دلائل الإعجاز** ، تح : محمود شـــاكر ، مكتبة الخانجي، ط(5) ، القاهرة ، 2004م .
- **الرُّشتي ، الشيخ عبد الحسين بن عيسى ، شرح الكفاية** ، طبعة النجف

، دط ، الحيدرية ، 1370ه
- **الرَّضي الإستراباذي ، محمد بن الحسن ، شرح الرضي على الكافية ،** تصحيح وتعليق : يوسف حسن، منشورات جامعة قاريونس ، ط2 ، ليبيا ، 1996م .
- **الرُّماني ، أبوالحسن علي بن عيسى ، الرُّمّاني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه** ، دراسة وتحقيق : مازن المبارك ، مطبعة جامعة دمشق ، دط ، دت .
- **الزمخشري ، محمود بن عمر ، المفصل في علم العربية** ، مطبعة التقدم ، ط1 ، القاهرة ، 1902م
- **الشاطبي ، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى ، الموافقات في أصول التشريع** ، المطبعة الرحمانية ، دط ، مصر ، دت .
- **الغزالي ، أبو حامد ، المستصفي** ، بولاق ، طبع الأميريّة ، القاهرة ، 1324ه .
- **محمد حماسة عبد اللطيف ، العلامة الإعرابية** ، مكتبة البخاري ، ط (2) ، مصر ، 2008م .
- **محمد حماسة عبد اللطيف ، النحو و الدلالة / مدخل لدراسة المعنى النحوي والدلالي** ، دار لشروق ، ط1، القاهرة ،2000م .
- **ياقوت ، د محمود سليمان ، العلامة في النحو العربي** ، دار المعرفة الجامعية ، ط1 ، الاسكندرية ، 1989م.

المقالات

- **النعيمي، زينب ، " *الدلالة النحوية بين القدامى والمحدثين* "** ، مجلة واسط للعلوم الإنسانية ، جامعة واسط ، كلية التربية ، المجلد (5) ، العدد (12) ، 2009م .